مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية والتنمية الدولية

بيان

١٣ أكتوبر ٢٠٢٦

١- تحيط مجموعة الأربعة والعشرين علما بالمعاناة الإنسانية الناجمة عن الحروب المستمرة وظواهر الطقس المتطرفة في جميع أنحاء العالم، وما تترتب عليها من آثار سلبية تثقل كاهل الاقتصاد العالمي، ولا سيما اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وندعو إلى تضافر الجهود الدولية لإنهاء العنف، ودعم مساعي خفض التصعيد، والتخفيف من التداعيات الاقتصادية والمالية للصراعات، بما في ذلك من خلال جهود إعادة الإعمار. ونشيد بشعب تايلند لاستضافته اجتماعاتنا في ظل هذه الظروف العصيبة.

٢- ولا يزال الاقتصاد العالمي صامدا، ولكنه بات أكثر تشتتا في ظل استمرار تصاعد عدم اليقين وتفاوت النتائج. وتلقي التوترات الجيوسياسية، وارتفاع أسعار السلع الأولية، وتزايد تواتر ظواهر الطقس المتطرفة بظلالها على النمو. وتؤدي القيود التجارية واضطرابات سلاسل الإمداد إلى زيادة التكاليف، وتغير أنماط الإنتاج، وتثبيط الاستثمار، وإبطاء نمو التجارة العالمية. وتواجه الأسواق المالية أيضا ضغوطا ناتجة عن المطالبات بزيادة العوائد في ظل ارتفاع العجز الحكومي في الاقتصادات المتقدمة، واحتدام المنافسة على الائتمان لتمويل الاستثمارات العالمية في الذكاء الاصطناعي والبنية التحتية للطاقة. ومن شأن ارتفاع أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة أن يساهم في تشديد أوضاع التمويل العالمية وتراجع عملات اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وبالتالي ارتفاع تكاليف الاقتراض السيادي وتزايد المديونيات الحرجة. ويبدد تصاعد الضغوط التضخمية جانبا من مكاسب خفض التضخم التي شهدها العالم مؤخرا.

٣- وتُخلِّف هذه التطورات الحقيقية والمالية مجتمعة آثارا متفاوتة على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ففي حين تتمكن بعض الاقتصادات من اجتياز حالة عدم اليقين بقدرة نسبية على الصمود، فإن البلدان المثقلة بالديون، والبلدان المستوردة للسلع الأولية، والاقتصادات ذات الهوامش المالية والخارجية المحدودة، تواجه صعوبات. وقد تبدد التطورات ما حققته هذه البلدان من مكاسب بشق الأنفس على صعيد الاستقرار الاقتصادي الكلي على المدى المتوسط والحد من الفقر. وفي حين تظل السياسات المحلية السليمة ركيزة أساسية، تزداد الحاجة إلى التعاون متعدد الأطراف، والمساعدات الإنمائية الميسرة، وإتاحة التمويل الخارجي لتعزيز القدرة على الصمود والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي في الاقتصادات المعرضة للمخاطر.

٤- وتبرز هذه الظروف، أكثر من أي وقت مضى، أهمية وجود شبكة أمان مالي عالمية قوية، يشغل صندوق النقد الدولي موضع الصدارة فيها باعتباره مؤسسة تتوافر لها الموارد وتقوم على حصص العضوية. ومن شأن تنفيذ المراجعة العامة السادسة عشرة للحصص في الوقت المتفق عليه أن يعزز الموارد المالية للصندوق، ويحد من اعتماده على الموارد المقترضة، ويزيد من قدرته على تقديم دعم أفضل للبلدان الأعضاء. وعلاوة على ذلك، واستنادا إلى *مبادئ الدرعية التوجيهية* التي تم الاتفاق عليها في وقت سابق من هذا العام، فإننا نؤكد على أن تحقيق نتائج ملموسة وسريعة في إطار المراجعة العامة السابعة عشرة للحصص، هو ضرورة مهمة وملحة، بما في ذلك إعادة مواءمة الحصص لزيادة اتساقها مع الأوزان النسبية للأعضاء في الاقتصاد العالمي،

مع حماية القوة التصويتية والتمثيلية لجميع اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية والأعضاء الأكثر فقرا. ومع تقدم المناقشات بشأن صيغة الحصص، فإننا نؤكد بشدة على أهمية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الصيغة في الوقت المناسب لتيسير إعادة مواءمة الحصص على أسس مجدية في إطار المراجعة العامة السابعة عشرة للحصص. وفي هذا الصدد، فإننا نعارض إدراج المساهمات المالية الطوعية في الصيغة الجديدة.

٥- وتساعد المراجعات المنتظمة لسياسات صندوق النقد الدولي وبرامجه على ترسيخ دوره كمستشار مؤتمن ومنصف في التصدي للتحديات الاقتصادية الكلية التي تواجه البلدان الأعضاء. وفي أعقاب المراجعات الشاملة *للرقابة، وبرنامج تقييم القطاع المالي، وإطار القدرة على تحمل الديون في البلدان منخفضة الدخل، وتصميم البرامج والشرطية*، فإننا نتطلع إلى التنفيذ المنصف لهذه الأطر، مع إبداء المزيد من المرونة والاستجابة لأولويات السياسات في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، بما يتناسب مع الظروف الخاصة بكل بلد ويتسق مع اختصاصات الصندوق. ونرحب بمنهجية برنامج تقييم القطاع المالي التي تفسح المجال لخبراء الصندوق لإعمال تقديرهم في رصد الروابط النظامية بدقة أكبر، ونؤيد مواصلة استخدامها. وفيما يتعلق بتصميم البرامج والشرطية، ينبغي للبرامج أن تدعم النمو، وتحمي الإنفاق الاجتماعي والاستثمار، وتراعي اعتبارات الاقتصاد السياسي والآثار التوزيعية، وتتجنب إجراءات التصحيح التي قد تقوض التعافي. وبالنسبة للمراجعة الشاملة للرقابة، فينبغي تطبيق الرقابة بإنصاف، مع الاهتمام المستمر بأولويات اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، بما في ذلك المناخ، ومواصلة العمل معها. وفيما يتعلق *بالصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر*، فإننا نرحب بالتقدم المحرز في الحصول على الضمانات، ونشجع البلدان الأعضاء التي لم تقدمها بعد على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. وندعو كذلك إلى إجراء مراجعة مبكرة لسياسة الرسوم والرسوم الإضافية، والصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة، والصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون، لما تؤديه جميعها من دور حيوي في دعم اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

٦- وتمثل الالتزامات الاستراتيجية لمجموعة البنك الدولي، على نحو ما تعكسه *خريطة أهداف عام ٢٠٣٠*، ولا سيما جهودها في مجالات الزراعة والطاقة والحماية الاجتماعية، ركيزة أساسية للقضاء على الفقر، وتعزيز الرخاء المشترك، وخلق فرص العمل، وبناء الصلابة الاقتصادية، وتحقيق رسالتها المتمثلة في إنهاء الفقر على كوكب صالح للعيش. وفي هذا السياق، تأتي المناقشات الجارية بشأن السياسة الصناعية بوصفها أداة للتحول الهيكلي لتشكل إضافة ملائمة للاستراتيجية. ولتلبية احتياج البلدان الأعضاء المتزايد إلى التمويل الإنمائي، ينبغي مواصلة الجهود المبذولة في مجال التمويل المبتكر، بما في ذلك من خلال التعجيل بتنفيذ عدد من المبادرات، مثل تسهيلات اقتسام المخاطر، وأطر الحوافز المالية، ورأس المال الهجين، وضمانات الحوافظ، ومنهج "إنشاء القروض وتوزيع مخاطرها"، وجميعها عوامل حاسمة لتعزيز القدرة على الإقراض بتكلفة معقولة. وتؤكد التقلبات الجارية في الأسواق المالية العالمية على ضرورة النهوض بالتعاون مع مؤسسات التنمية متعددة الأطراف والإقليمية والوطنية بهدف تعميق أسواق رأس المال المحلية، وتوسيع نطاق الإقراض بالعملة المحلية، والحد من مخاطر العملة، وتحسين فرص الحصول على التمويل. ونحيط علما بالتقرير المقدم إلى المحافظين بشأن **مراجعة حصص المساهمين لعام ٢٠٢٥**، ونتطلع إلى مناقشة المجلس للخطوات التالية بشأن ما تبقى دون تخصيص من حصص البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية، عقب انتهاء فترة الاكتتاب الجديدة. وينبغي أن تستند المراجعة إلى مبادئ ليما، والصيغة الديناميكية، وأن تشمل مجموعة من التدابير لتعزيز القوة التصويتية والتمثيلية لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

٧- وتعد مخاطر الديون عائقا رئيسيا أمام تحقيق النمو الشامل في العديد من الاقتصادات النامية. ويُتوقع أن تساهم المقاييس المعززة للقدرة على تحمل الديون ومخاطر المديونية الحرجة، ضمن الإطار المنقح لاستدامة القدرة على تحمل الدين، إلى جانب نموذج الدين المحلي الجديد، في تحسين تقييم المخاطر القطرية. وبالمثل، من شأن نموذج *مذكرة التفاهم* ضمن الإطار المشترك لمجموعة العشرين، و*دليل إعادة الهيكلة* المحدث الصادر عن *المائدة المستديرة بشأن الديون السيادية*، أن يعززا إعادة هيكلة الديون من خلال تطبيق مبدأ تماثل المعاملة وحسن التنسيق بين الدائنين. وينبغي أن تشجع هذه الجهود على المعالجة الواضحة والسريعة والمنظمة والمنسقة للديون السيادية، وزيادة الشفافية، وتحسين تقييمات التصنيف الائتماني. كذلك من شأن منصة المقترضين الجديدة، التي يتولى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) مهام أمينها العام، أن تعزز البنيان الدولي للديون عبر تشجيع إدارتها المستدامة. ومع تزايد ضغوط السيولة بفعل الأوضاع المالية، نؤيد تقديم الدعم للبلدان التي تمضي قدما في تنفيذ إصلاحات محلية قوية، حسب ظروف كل منها، بما يعزز قدرتها على الوقاية من الأزمات والتصدي لها؛ كما ندعو إلى توثيق أواصر التعاون بين صندوق النقد الدولي وترتيبات التمويل الإقليمية.

٨- ويجب أن يظل العمل المناخي مسترشدا بمبادئ الإنصاف وتباين المسؤوليات المشتركة والقدرات النسبية، لضمان عدالة مسارات التحول وشمولها ومراعاتها لاختلاف الظروف الوطنية والأولويات الإنمائية. ونرحب بزيادة التركيز على مخاطر التغير المناخي وسبل التكيف معها ضمن الإطار المنقح لاستدامة القدرة على تحمل الدين، مع التنبيه إلى أنه قد لا يستجيب لجميع الاحتياجات التمويلية الضخمة للبلدان المعرضة للمخاطر، بما في ذلك احتياجات التخفيف والتكيف، ومواجهة الخسائر والأضرار، وحماية التنوع البيولوجي والبنية التحتية القادرة على الصمود. ونرحب كذلك بتمديد *خطة عمل البنك الدولي بشأن تغير المناخ*، ومواصلة تركيزها على خفض الانبعاثات بدلا من تقييد مصادرها. ونحيط علما بإلغاء البنك الدولي هدف تخصيص ٤٥٪ من قروضه لأغراض المناخ، فضلا عن سحب التعهدات مؤخرا من الصناديق المناخية متعددة الأطراف، وندعو في هذا السياق إلى التنفيذ الكامل لهدف توفير ما لا يقل عن ٣٠٠ مليار دولار أمريكي من التمويل المناخي سنويا بحلول عام ٢٠٣٥ دون تأخير، والذي أقره مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين، على أن تضطلع الأطراف من البلدان المتقدمة بدور ريادي في هذا الصدد. ونؤكد كذلك على ضرورة زيادة التمويل المتاح للتكيف المناخي.

٩- ويكتسب التعاون متعدد الأطراف أهمية بالغة في دعم تعبئة الموارد المحلية، باعتبارها ركيزة أساسية للتنمية المستدامة. ويجب أن تساهم الإصلاحات الضريبية الدولية في الحد من تحويل الأرباح والتهرب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة التي تستنزف إيرادات البلدان النامية. ونرحب بالتقدم المحرز في *اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التعاون الضريبي الدولي* و*الإطار الشامل* لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة العشرين، ونسعى إلى تحقيق نتائج ملموسة لضمان جدوى الإيرادات واستدامتها، ولا سيما في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ونحث شركاء التنمية على زيادة مساعداتهم الإنمائية والوفاء بالتزاماتهم في ظل تزايد الاحتياجات العالمية. ومن شأن استمرار جهود صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مجال تنمية القدرات أن يساعد البلدان على تطبيق الأطر الجديدة بفعالية.

١٠- وتتطلب استعادة الثقة في الاقتصاد العالمي نظاما متعدد الأطراف يقوم على القواعد، ويرتكز على احترام السيادة الوطنية ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويعد النظام التجاري متعدد الأطراف القائم على القواعد وعدم التمييز والعدالة والانفتاح والشمول والإنصاف والاستدامة والشفافية، وفي صدارته منظمة التجارة العالمية، ركيزة مهمة في هذا النظام. ومع تزايد تأثير العقوبات الأحادية الأولية والثانوية على الاقتصاد الكلي، ندعو مؤسستي بريتون وودز وسائر الهيئات الدولية المعنية إلى إجراء تقييم

منهجي لآثارها الاقتصادية والمالية الكلية العابرة للحدود، ومراعاة نتائج هذه التحليلات في سياق عملها في مجالات الرقابة والسياسات. وفي ضوء ما يشهده العالم من تحديات وفرص جديدة، بما في ذلك في مجال الذكاء الاصطناعي، نؤكد أهمية التعاون بين مؤسستي بريتون وودز وبنوك التنمية الإقليمية وسائر المنظمات الاقتصادية العالمية، بما يعزز حوكمة النظام الدولي ويدعم النمو والاستقرار والرخاء على الصعيد العالمي. كذلك تظل المشاركة الشاملة للجميع في هيئات الحوكمة وغيرها من الهيئات المعنية بتحديد الأولويات العالمية، بما في ذلك مجموعة العشرين، شرطا أساسيا لضمان التمثيل الملائم لوجهات نظر اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

قائمة المشاركين[1]

عقد وزراء مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية والتنمية الدولية اجتماعهم السادس عشر بعد المائة في بانكوك، تايلند، بتاريخ ١٣ أكتوبر ٢٠٢٦ برئاسة السيد تايوو أويديل، وزير المالية والوزير المنسق للاقتصاد في نيجيريا؛ وتولى منصب النائب الأول للرئيس السيد محمد أورانغزب، وزير المالية في باكستان؛ بينما تولى منصب النائب الثاني السيد برناردو أكوستا، المدير التنفيذي المناوب الممثل لإكوادور في صندوق النقد الدولي.

وقبل هذا الاجتماع الوزاري، عُقد الاجتماع الثامن والعشرون بعد المائة لمندوبي مجموعة الأربعة والعشرين بتاريخ ١٢ أكتوبر ٢٠٢٦، برئاسة السيد رايموند أومينكا أوماتشي، الوكيل الدائم، وزارة المالية الفيدرالية في نيجيريا.

المجموعة الإفريقية: عبد الحق بجاوي، الجزائر؛ جيفتي نسومبو، جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ أداما كوليبالي، كوت ديفوار؛ بدر عبد العاطي، مصر؛ أيوب تيكالين، إثيوبيا؛ تييري مينكو، غابون؛ جونسون أسياما، غانا؛ كاماو ثاغي، كينيا؛ محمد القرشي، المغرب؛ أولايمي كاردوسو، نيجيريا؛ ديفيد ماسوندو، جنوب إفريقيا.

المجموعة الآسيوية: أنيل داس، الهند؛ أبو الفضل كودهئي، جمهورية إيران الإسلامية؛ ياسين جابر، لبنان؛ جميل أحمد، باكستان؛ خوسيه كيروبين، الفلبين؛ سامانثا باندارا، سري لانكا؛ محمد برنية، سوريا.

مجموعة أمريكا اللاتينية: كانديلاريا ألفاريز موروني، الأرجنتين؛ ماتياس آلينكاسترو، البرازيل؛ ميتشيل هانا، كولومبيا؛ برناردو أكوستا، إكوادور؛ أوسكار مونتيروسو، غواتيمالا؛ رونالد غابرييل، هايتي؛ ديانا ألاركون، المكسيك؛ أدريان أرماس، بيرو؛ لاري هاواي، ترينيداد وتوباغو؛ لويس بيريز غونزاليس، فنزويلا.

المراقبون: لويس إيبالانغا، أنغولا؛ فهد التركي، صندوق النقد العربي؛ أوداليس مارتي–أليفانتي، المجلس النقدي لأمريكا الوسطى؛ مينغ آي، الصين؛ عارف سليمان، البنك الإسلامي للتنمية؛ الشيماء الشيبي، صندوق أوبك؛ سانغون لي، منظمة العمل الدولية؛ سعود البراك، المملكة العربية السعودية؛ إبراهيم الزعابي، الإمارات العربية المتحدة؛ حنان مرسي، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا؛ شاري شبيغل، إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ بنيلوبي هوكينز، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد).

ضيوف الشرف: السيدة كريستالينا غورغييفا، مدير عام صندوق النقد الدولي
السيد باسكال دونوهو، المدير المنتدب ورئيس خبراء المعرفة، مجموعة البنك الدولي

أمانة مجموعة الأربعة والعشرين: آيابو ماشا، يوليوس دوران، آيساتا كيتا، سيرجيو غارسيا

أمانة مجموعة الأربعة والعشرين في صندوق النقد الدولي: باريس جكارتزونيكاس، أريك مايدن

---

[1] حسب الحضور على طاولة المناقشات.